

# مستجدات التقارب الاقتصادي في العام 2020م

مراجعة دورية على معايير التقارب الاقتصادي في الاتحاد النقدي الخليجي



المجلس النقدي الخليجي  
Gulf Monetary Council

نوفمبر 2021م

الأبحاث الاقتصادية والإحصاء

## ملخص تنفيذي:

إن من المرتكزات الأساسية للاتحاد النقدي ضرورة أن تستوفي الدول الأعضاء درجة عالية من التقارب المالي والنقدي. وفي هذا الصدد، يسلط هذا التقرير الضوء على مدى استيفاء الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي لمتطلبات التقارب الاقتصادي بالإضافة إلى بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ويمكن تلخيص أهم التغيرات التي طرأت على معايير الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء خلال العام 2020م، كما يلي:

ملخص معايير التقارب في دول مجلس التعاون خلال العام 2020م								
الدول غير الأعضاء			الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي					العضوية
عمان	الإمارات	شرط المعيار	الكويت	قطر	السعودية	البحرين	شرط المعيار	معييار التقارب
0.90-	2.08-	$4.01 \geq$	2.10	0.32-	3.46	2.30-	$4.86 \geq$	معييار التضخم
2.670	0.965	$3.130 \geq$	1.731	1.219	1.192	2.250	$3.380 \geq$	معييار أسعار الفائدة
9.53	6.07	$4.00 \leq$	23.33	20.11	43.23	2.35	$4.00 \leq$	معييار التغطية النقدية
18.9-	9.8-	$3.00- \leq$	12.7-	3.1	11.2-	17.9-	$3.00- \leq$	معييار العجز المالي
79.6	36.4	$70.00 \geq$	19.7	69.6	32.5	129.8	$70.00 \geq$	معييار الدين العام
\$	\$	\$	(\$,...)	\$	\$	\$	\$	معييار أسعار الصرف

## المحتويات

2.....	ملخص تنفيذي:
4.....	المقدمة:
6.....	معايير الأداء الاقتصادي:
7.....	معييار التضخم:
9.....	معييار أسعار الفائدة:
11.....	معييار التغطية النقدية:
13.....	معييار العجز المالي:
16.....	معييار الدين العام:
18.....	معييار أسعار الصرف التقاطعية:

## المقدمة:

انطلاقاً من أهداف المجلس النقدي التي تنص على متابعة مدى استيفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وتحديداً فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي، يقدم المجلس النقدي الخليجي تقرير «مستجدات التقارب الاقتصادي في العام 2020». حيث يقدم هذا التقرير إطلالة دورية على معايير الأداء الاقتصادي خلال العام 2020م وفي ظل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد < covid-19 >. وقد جاء استكمال معايير الأداء الاقتصادي وإقرارها من قبل اللجنة الفنية المشتركة في مايو 2007م، حيث تهدف هذه المعايير إلى ضمان تقارب الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء وأن تحاكي بعضها البعض في السلوك المالي والنقدي. وتغطي هذه المعايير معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ومعدلات التغطية النقدية، ونسب العجز السنوي في المالية العامة، ونسب الدين العام، وأسعار الصرف التقاطعية.

ويستعرض هذا التقرير أهم التطورات والتغيرات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأعضاء، بشكل مفصل، والدول غير الأعضاء، بشكل موجز، خلال العام 2020م ضمن سياق معايير التقارب المالي والنقدي. كما يصدر هذا التقرير في ظل أسوأ أزمة اقتصادية يمر بها الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الاقتصادات الخليجية، لم يشهد مثلها منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. حيث شهدت اقتصاديات مجلس التعاون ظرفاً استثنائياً في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا وما تبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة تشمل النمو الاقتصادي، واتجاهات الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، وتطورات القطاع الخارجي، ولينعكس كل ذلك بدوره على الأوضاع المالية.

وعلى إثر الجائحة، سجلت مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال العام 2020م منعطفاً حاداً في الاتجاه العام لمسار الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون مغايراً لما كان عليه خلال الفترة السابقة، حيث سجلت أسعار النفط والغاز تراجعاً حاداً في الأسواق العالمية مقارنة بما كانت عليه خلال العام الماضي، كما تراجعت احتياطات النقد الأجنبي انعكاساً لذلك، فيما سجلت الموازنات العامة عجزاً حاداً إضافة إلى ذلك شهد الدين العام ارتفاعاً ملحوظاً. هذا وفي ظل تأرجح تأثير الأسعار المحلية بين الضغوط التضخمية وآثار تراجع الطلب الكلي، ارتفعت الأسعار المحلية في بعض الدول جراء الضغوط التضخمية، فيما تغلب آثار تراجع الطلب الكلي في باقي الدول على العوامل التضخمية ولينعكس هذا بدوره على انكماش الأسعار المحلية. أما بالنسبة لأسعار الفائدة فقد شهدت تراجعاً كبيراً خلال العام 2020م انسجاماً مع مستجدات السياسات النقدية الراهنة، في حين ظلت أسعار الصرف مستقرة وثابتة

وعلى الرغم من ذلك، ما زال هذا التقرير يحمل في طياته دلالة واضحة على مدى التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء وفقاً للبيانات الأولية لعام 2020م، في المقام الأول، والبيانات الفعلية للأعوام السابقة 2016-2019م. وذلك من خلال تجانس الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، وتشابه تأثير الصدمات الخارجية على اقتصاديات الدول

الأعضاء، وتناغم الدورات الاقتصادية فيما بينها. وعليه، تعتبر الدول الأعضاء نسيجاً اقتصادياً قادر على التعامل مع السياسات الاقتصادية الموحدة. هذا وسيعمل المجلس النقدي بدوره على اعداد ونشر تقرير مستجدات التقارب الاقتصادي بشكل دوري.

## معايير الأداء الاقتصادي:

أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط، ديسمبر 2001م) البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة والقاضي بتطبيق الدولار مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس، وثم اعتمد المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر 2005م) المعايير المبدئية للأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي. ومن ثم استكملت اللجنة الفنية المشتركة صياغة معايير الأداء الاقتصادي في مايو 2007م حيث اعتمدت النسب المتعلقة بها والمراد تحقيقها، ومكوناتها، وكيفية حسابها والوصول إليها وذلك بتفويض من المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر 2006م)، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

معايير الأداء الاقتصادي في الاتحاد النقدي الخليجي	
معيار التضخم *	يجب أن لا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائداً نقطتين مؤبوتين (2%) .
معيار أسعار الفائدة	يجب أن لا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) في دول المجلس زائداً نقطتين مؤبوتين (2%) .
معيار التغطية النقدية **	يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.
معيار العجز المالي ***	يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي للحكومة العامة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك 25 دولار أو أكثر).
معيار الدين العام ***	يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70 % من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
معيار أسعار الصرف	تطبيق الدولار مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس.

\* بحسب معيار التضخم باستخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ويتم توحيد منهجية الحساب.

\*\* تعريف احتياطات السلطة النقدية وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

\*\*\* تعريف الحكومة العامة ومفهوم العجز وفق دليل احصاءات المالية العامة (2001م) الصادر عن صندوق النقد الدولي.

## معيار التضخم:

تظهر بيانات الارقام القياسية لأسعار المستهلكين في الدول الأعضاء خلال السنوات الأخيرة، الموضحة بالجدول رقم 1، أن معدلات التضخم أصبحت متقاربة وضمن نطاق معتدل. وبصفة عامة يتراوح معدل التضخم السنوي في الدول الأعضاء ما بين -2.3% و+3.5% خلال العام 2020. كما تشير البيانات إلى تقارب الكمي بين معدلات التضخم في الدول الأعضاء في الفترة 2016-2019م، حيث بدأت الضغوط التضخمية في التراجع في جميع الدول الأعضاء وبدرجات متفاوتة مقارنة بالفترة السابقة. أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار في عام 2020م، فقد سجلت معدلات التضخم في الدول الأعضاء، مقياساً بمؤشر أسعار المستهلكين، تفاوتاً نسبياً وفقاً للتطورات المحلية، حيث ارتفع معدل التضخم في دولة الكويت بوتيرة 2.1% مقابل 1.1% في عام 2019م. ويرجع ذلك، أساساً، إلى تقلص المعروض من السلع بسبب اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وحركة التجارة الدولية كنتيجة للجائحة. كما سجلت المملكة العربية السعودية أعلى معدل للتضخم بين الدول الأعضاء بنسبة 3.5% في العام 2020م مقابل انكماش بنسبة 2.1% في العام السابق. ويعزى ذلك أساساً إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وحركة التجارة الدولية كنتيجة للجائحة بالإضافة إلى نشوء ضغوطات تضخمية ناتجة عن تدابير الإصلاح المالي.

ومن جهة أخرى، تشير البيانات إلى استمرار انكماش معدل التضخم في دولة قطر حيث بلغ -0.32% في عام 2020م مقابل -0.75% في عام 2019م كنتيجة لتراجع الطلب المحلي والتغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية لمواد الخام والغذائية. كما سجلت مملكة البحرين انكماشاً نسبياً في الأسعار المحلية بلغ نحو -2.3% في عام 2020م مقابل تضخم بنسبة 1.0% في عام 2019م كنتيجة لتراجع الطلب المحلي. وبشكل عام، شهدت أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية تبايناً وفقاً للتطورات المحلية. ويرجع التباين على صعيد اتجاهات تطور الأسعار المحلية والتفاوت النسبي فيما بين الدول الأعضاء إلى مدى تأثر الأسعار بالمحصلة النهائية الناتجة عن الضغوط التضخمية مقابل الأثر السلبي لتراجع الطلب المحلي.

وبحسب تلك البيانات، فإن جميع الدول الأعضاء استوفت معيار التضخم في عام 2020م، حيث يشترط المعيار ألا يتجاوز معدل التضخم في الدول الأعضاء 4.86% في العام 2020م. كما تشير التوقعات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في عام 2021 في ظل التعافي المتوقع للطلب العالمي والمحلي والأسعار العالمية للمواد الخام والغذائية إلى جانب انتظام سلاسل الإمداد العالمية، وكذلك استمرار آثار تدابير الإصلاح المالي.

وأما فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، فقد بلغ معدل التضخم نحو -2.1% في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2020م مقارنة بنحو -1.9% في العام 2019م، وفي سلطنة عمان بلغ نحو -0.9%

خلال العام 2020م مقابل 0.13% في العام السابق. وبحسب هذه البيانات، فإن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان قد استوفتا معيار التضخم خلال العام 2020م.

إضافة لذلك، فإن جميع الدول الأعضاء تتشابه في الاتجاه العام للأسعار وتشارك جميع الدول في الضغوط التضخمية وإن اختلفت في حجمها وفقاً للأوزان الترجيحية لها في كل دولة. وهذا يؤكد أنه حتى في ظل التفاوت النسبي لمعدلات التضخم بين الدول إلا أن التشابه في اتجاهات الأسعار والتشارك في الأسباب الدافعة للتضخم لدلالة واضحة على تقارب الأداء الاقتصادي في هذا المعيار على أسس مستدامة، وليس مجرد تفاعل مع متغيرات قصيرة الأجل. وعليه، فإن السياسة النقدية وأدواتها المتاحة في منطقة العملة الموحدة ستصبح أكثر فاعلية في آلية استهداف التضخم ضمن نطاق متجانس لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي نظراً لتقارب أداء معدلات التضخم واتجاهات الأسعار.

أما فيما يتعلق باشتراط المعيار على توحيد منهجية أعداد الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الدول الأعضاء، فإن طريقة إعداد الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في الدول الأعضاء ليست موحدة بالكامل، إلا أنها تتشابه مع بعضها البعض في العديد من الجوانب نظراً لاتباعها واعتمادها إلى حد كبير على الأدلة والمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وهذه الاختلافات المنهجية تؤكد عدم إمكانية إجراء مقارنات دقيقة بين الدول الأعضاء، وكذلك تؤدي إلى صعوبة إعداد الرقم القياسي الموحد لأسعار المستهلكين على مستوى الدول الأعضاء. ويعمل حالياً المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتنسيق مع المراكز الإحصائية الوطنية على تحديد آلية موحدة لجمع ومعالجة بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (Harmonized CPI) والتي ستسهم بشكل كبير في تصحيح الاختلافات الموجودة في البيانات مما سيساعد على جعل معيار التضخم أكثر تجانساً.

الجدول رقم (1): معدلات التضخم السنوية في دول مجلس التعاون (نسب مئوية %)								
الدول غير الأعضاء		الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي						العضوية
معيار التقارب	عمان	الإمارات	معيار التقارب	الكويت	قطر	السعودية	البحرين	السنة
4.02 ≥	1.11	1.62	4.20 ≥	3.46	2.68	2.07	2.79	2016
2.68 ≥	1.60	1.97	2.10 ≥	1.54	0.40	*0.84-	1.39	2017
4.34 ≥	0.88	3.06	4.05 ≥	0.62	0.34	2.45	2.09	2018
2.01 ≥	0.13	*1.93-	2.02 ≥	1.06	*0.75-	*2.09-	1.00	2019
4.01 ≥	*0.90-	*2.08-	4.86 ≥	2.10	*0.32-	3.46	*2.30-	2020

المصدر: البنوك المركزية الوطنية والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
\* عدم احتساب معدل التضخم في معيار التقارب



## معيار أسعار الفائدة:

تشير البيانات، كما في الجدول رقم 2، إلى أن معدلات أسعار الفائدة ظلت مستقرة في جميع الدول الأعضاء خلال الفترة السابقة 2010-2014م مع تذبذبها ضمن نطاق متقارب. غير أنه منذ نهاية العام 2015م بدأت أسعار الفائدة ترتفع، بشكل تدريجي، في جميع الدول الأعضاء انسجاماً مع قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتشديد السياسة النقدية نحو العودة إلى الوضع الطبيعي. وعلى الرغم من وجود بعض التفاوت النسبي في معدلات الفائدة بين الدول الأعضاء فإن جميعها تتشارك في الاتجاه العام وتتقارب في نسب التغير مما ساهم بشكل فعال في الحفاظ على الاستقرار النقدي بين الدول الأعضاء.

وفي ضوء مستجدات السياسات النقدية في العام 2020م، شهدت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر بين المصارف المحلية تراجعاً كبيراً في جميع الدول الأعضاء جراء فرض الحد الأدنى من أسعار الفائدة الأساسية. حيث توضح البيانات إلى أن أسعار الفائدة انخفضت في المملكة العربية السعودية من 2.632% في العام 2019م إلى 1.192% في العام 2020م، وفي دولة الكويت من 2.586% إلى 1.731%. كما انخفضت أسعار الفائدة في دولة قطر من 2.611% في العام 2019م إلى 1.219% في العام 2019م، بينما تراجعت أسعار الفائدة، بدرجة أقل، في مملكة البحرين من 2.670% إلى 2.250% كما هو مبين أيضاً في الجدول رقم 2. يجدر الإشارة أن جميع البيانات لعام 2020م فعلية صادرة عن الجهات الرسمية لمصادر البيانات (البنوك المركزية الوطنية).

ووفقاً لبيانات متوسط أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر بين المصارف المحلية المقومة بالعملة المحلية خلال العام 2020م، فقد استوتفت جميع الدول الأعضاء هذا المعيار، حيث يجب ألا يزيد سعر الفائدة في الدول الأعضاء عما نسبته 3.38%. مع العلم، أن دول الأعضاء حافظت على تحقيق هذا المعيار خلال الفترة السابقة 2016-2019م. وهذه نتيجة طبيعية لتطبيق الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً للعملة الوطنية في الدول الأعضاء. كما من المتوقع أن تظل معدلات أسعار الفائدة متدنية خلال العام 2021م تبعاً لمستجدات السياسة النقدية الراهنة في ظل تطورات جائحة كورونا. كما أن في ظل استمرار سياسة سعر الصرف الثابت للعملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، فمن المتوقع أيضاً استمرار أن تحاكي سلوك أسعار الفائدة في الدول الأعضاء بعضها البعض مع وجود بعض الفروق بين أسعار الفائدة المرجعية وأسعار الفائدة على القروض والودائع المحلية بما يعكس بعض الاختلافات السائدة في الأوضاع النقدية وفقاً للتطورات المحلية.

وأما فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، فقد بلغ معدل أسعار الفائدة نحو 0.965% في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2020م مقارنة بنحو 2.567% في العام 2019م، وبلغ نحو 2.855% في

سلطنة عمان مقابل 2.670%. وبحسب هذه البيانات، فإن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان  
تكونان قد استوفتا معيار أسعار الفائدة (3.13%) خلال العام 2019م.

الجدول رقم (2): أسعار الفائدة بين المصارف (لمدة ثلاثة شهور) في دول مجلس التعاون								
الدول غير الأعضاء			الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي					العضوية
معيار التقارب	عمان	الإمارات	معيار التقارب	الكويت	قطر	السعودية	البحرين*	السنة
3.504 ≥	...	1.161	3.806 ≥	1.452	1.900	2.066	2.100	2016
3.619 ≥	1.853	1.513	3.848 ≥	1.531	2.200	1.812	2.725	2017
4.253 ≥	2.360	2.434	4.487 ≥	1.875	3.135	2.451	3.950	2018
4.588 ≥	2.855	2.567	4.610 ≥	2.586	2.611	2.632	2.670	2019
3.130 ≥	2.670	0.965	3.380 ≥	1.731	1.219	1.192	2.250	2020

المصدر: البنوك المركزية الوطنية، جميع البيانات فعلية.  
\* أسعار الفائدة في نهاية الفترة

## معيار التغطية النقدية:

تشير البيانات الأولية في الجدول رقم 3 المتعلقة بالعام 2020م إلى استمرار المملكة العربية السعودية في تحقيق أعلى معدل تغطية لاحتياطيات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية الوطنية، مقاساً بعدد شهور الواردات السلعية، بنحو 43.2 شهراً مقارنةً بنحو 42.7 شهراً في العام السابق، ثم تليها كلاً من دولة الكويت ودولة قطر بنحو 23.3 شهراً و 20.1 شهراً على التوالي مقابل 16.3 شهراً و 15.2 شهراً في العام السابق. ومن الجدير بالملاحظة أن معدل تغطية احتياطيات النقد الأجنبي قد تضايف في دولة قطر بالمقارنة مع العام 2017م. وأخيراً تشير البيانات إلى تراجع احتياطيات النقد الأجنبي في مملكة البحرين بعد أن سجلت تحسناً ملحوظاً، حيث انخفض معدل التغطية من 3.7 شهراً في العام 2019م إلى 2.4 شهراً من الواردات السلعية في العام 2020م. مع الملاحظة، أن بيانات الواردات السلعية لمملكة البحرين لا تشمل على الواردات النفطية. كما تعكس البيانات أيضاً أثر تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام 2020م على وضع ميزان المدفوعات، حيث يعد النفط السلعة الرئيسية في الصادرات وما زال يمثل المصدر الرئيسي لمتحصلات النقد الأجنبي في القطاع الخارجي. ويجدر الإشارة إلى أن البيانات لعام 2020م فعلية وصادرة عن الجهات الرسمية لمصادر البيانات.

وينص معيار التغطية النقدية على أنه يجب أن تكون احتياطيات السلطة النقدية في كل دولة من الدول الأعضاء كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر. ويتضح من الجدول رقم 3 إلى تجاوز معدل التغطية النقدية للواردات السلعية في جميع دول الأعضاء خلال العام 2020م مدة أربعة أشهر باستثناء مملكة البحرين، وبالتالي قد استوفت جميعها هذا المعيار إلا مملكة البحرين. كما قد حافظت بقية الدول الأعضاء على تحقيقها لهذا المعيار خلال الفترة السابقة 2016-2019م، كما هو مبين أيضاً في الجدول رقم 3.

كما تشير التوقعات أيضاً إلى تحسن نسبي في ميزان المدفوعات لعام 2021م نتيجة لزيادة قيمة الصادرات النفطية ومشتقاتها جراء التوقع بتحسن أسعار النفط نظراً لتقلص المعروض النفطي بعد تمديد اتفاقية أوبك، مما سيساهم في استقرار احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية الوطنية خلال العام 2021م. وعلى الرغم من ذلك، فإن جميع الدول الأعضاء، باستثناء مملكة البحرين، تتمتع بمعدلات عالية جداً للتغطية النقدية وبما يضمن أن يتجاوز مدة أربعة أشهر حتى إذا ما تراجعت أسعار النفط في الأجل القريب والمتوسط.

أما فيما يتعلق باشتراط المعيار على العمل وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن القياس الدقيق لمعيار التغطية النقدية هو مطلب أساسي لمتابعة مدى استيفاء الدول الأعضاء لهذا المعيار. وبحسب الدليل، تتكون الأصول الاحتياطية من الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية

بحيث تكون رهن استخدامها. وتتضمن فئة الأصول الاحتياطية كل من الذهب، وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدى الصندوق، وأصول النقد الأجنبي (العملات والودائع والأوراق المالية الأجنبية).

وبعد الدراسة والتحليل لمكونات احتياطيات النقد الأجنبي يتضح وجود بعض الاختلافات بين الدول الأعضاء وبالتالي عدم إمكانية إجراء مقارنات دقيقة فيما بينها، وتكمن هذه الاختلافات في عدم ضم بعض الدول لجميع الأصول الخارجية المدرجة في الدليل نظراً لترتيبات الإدارة المختلفة والمتبعة في كل دولة، كما أنها تختلف في طريقة تقييم بعض الأصول الخارجية.

وأما فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، فقد بلغ معدل التغطية النقدية للواردات السلعية نحو 6.1 شهراً في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2020م، بينما بلغ نحو 9.5 شهراً في سلطنة عمان. وبحسب هذه البيانات، فإن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان قد استوفتا معيار التغطية النقدية (4 شهور) خلال العام 2020م.

الجدول رقم (3): كفاية احتياطيات السلطنة النقدية من النقد الأجنبي لتغطية الواردات السلعية (عدد الشهور)*							
السنة	الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي						الدول غير الأعضاء
	البحرين**	السعودية	قطر	الكويت	الإمارات	عمان	معيان التقارب
2016	2.81	50.29	11.89	14.04	4.27	11.42	4.00 ≤
2017	2.69	48.27	5.78	13.61	4.64	8.00	4.00 ≤
2018	1.94	47.43	10.94	14.42	5.07	8.82	4.00 ≤
2019	3.71	42.73	15.17	16.28	5.57	9.77	4.00 ≤
2020	2.35	43.23	20.11	23.33	6.07	9.53	4.00 ≤

المصدر: البنك المركزي الوطنية وصندوق النقد الدولي

\* إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي يشمل على الذهب، وحقوق السحب الخاصة والاحتياطي لدى الصندوق، وأصول النقد الأجنبي

المكونة من العملات والودائع والأوراق المالية الأجنبية

\*\* لا تشمل على الواردات النفطية

## معيار العجز المالي:

تشير البيانات الأولية، جدول رقم 4، الى تأثر الوضع المالي في العام 2020م بشكل حاد أو مضاعف في جميع الدول الأعضاء وذلك في ظل ارتفاع مستويات الانفاق العام وترجع الإيرادات النفطية تبعاً لتداعيات انتشار جائحة كورونا المستجد. وفي هذا الصدد، ارتفع معدل العجز المالي، الرصيد الكلي للموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي، في مملكة البحرين من -10.6% في العام السابق إلى -17.9% في العام 2020م، وتضاعف في المملكة العربية السعودية من -4.5% إلى -11.2%، بينما في دولة الكويت ارتفع العجز المالي من -3.8% في العام 2019م إلى -12.7% في العام 2020م. في حين بلغ معدل الفائض المالي في دولة قطر نحو 3.1% في العام 2020م مقابل 4.9% في العام 2019م.

يجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية للحسابات الموحدة، ماعدا المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، هي بيانات تقديرية صادرة عن صندوق النقد الدولي. فيما تقتصر المصادر الرسمية في الدول الأعضاء - ماعدا المملكة العربية السعودية والكويت - على إعداد ونشر بيانات مالية على مستوى حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة العامة، ولا تتضمن حسابات المؤسسات الحكومية المستقلة بالإضافة إلى نظام التأمين الاجتماعي. ووفقاً لمتطلبات البيانات في المعيار، فقد تم الاستعانة بتقديرات صندوق النقد الدولي الذي يقوم بإعداد ونشر البيانات المالية الموحدة للحكومة المركزية.

وفقاً لمعيار العجز المالي، فإنه يجب ألا تزيد نسبة العجز في المالية العامة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك 25 دولار أو أكثر. وبحسب تلك البيانات، فإن جميع الدول الأعضاء باستثناء دولة قطر لم تستوفي هذا المعيار في العام 2020م. وجدير بالملاحظة، أن دولة الكويت حافظت في تحقيقها لهذا المعيار خلال الفترة السابقة 2015-2019م في ظل أسعار النفط المرتفعة نسبياً. أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، قد استوفت نسبياً هذا معيار خلال العام 2019م وذلك بعدم تسجيل معدلات مرتفعة جدا في ظل الأوضاع الاقتصادية والشروع في برنامج التوازن المالي الذي يهدف إلى تحقيق موازنة صفرية على المدى المتوسط من خلال استحداث الإجراءات المالية. في حين استمرت مملكة البحرين في عدم استيفاء المعيار خلال الفترة السابقة 2016-2019م علماً بأن السلطات الوطنية تضطلع في الوقت الراهن بتنفيذ ومتابعة حزمة من تدابير وإجراءات الإصلاح المالي وذلك سعياً نحو تحقيق الاستدامة المالية.

جدول رقم (4): نسبة فائض (عجز) المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون							
العضوية	الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي						السنة
	الدول غير الأعضاء		الكويت	قطر	السعودية	البحرين	
معيار التقارب	عمان	الإمارات					
$-3.00 \leq$	12.6-	1.9-	1.9-	2.5-	9.2-	14.3-	2017
$-3.00 \leq$	8.4-	1.9	4.1	5.9	4.6-	12.0-	2018
$-3.00 \leq$	6.0-	0.8-	3.8-	4.9	4.5-	10.6-	2019
$-3.00 \leq$	18.9-	9.8-	12.7-	3.1	11.2-	17.9-	2020

المصدر: صندوق النقد الدولي والوزارات المالية

وعلى الرغم من عدم تحقيق أغلب الدول الأعضاء لشرط معيار العجز المالي في العام 2020م، إلا أن جميعها تتشابه في الاتجاه العام والهيكل الاقتصادي للمالية العامة. حيث تشترك جميع الدول في مصادر الإيرادات العامة وإن تفاوتت في درجة اعتمادها على الموارد النفطية. ولهذا، نجد أن السلطات الوطنية في الدول الأعضاء قد قامت تقريباً بجهود متجانسة في مواجهة تحديات العجز المالي وذلك من خلال تدابير الإصلاح المالي. وهذا يؤكد أنه حتى في ظل التفاوت النسبي بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بمعيار العجز المالي، تبقى السياسات المالية في دول الأعضاء متشابهة في آلية صياغة الموازنة العامة ومعالجة الاختلالات المالية، وهذه نتيجة طبيعية لتجانس التركيب الاقتصادي في الدول الأعضاء.

كما تشير التوقعات الاقتصادية أيضاً باستمرار تفاقم الوضع المالي في العام 2021م نتيجة لتداعيات جائحة كورونا المستجد، حيث من المتوقع عدم تحقيق شرط معيار العجز المالي لجميع الدول باستثناء دولة قطر في العام 2021م وذلك نظراً لتوقع ارتفاع النفقات العامة بصورة أكبر من زيادة الإيرادات النفطية. وما زال يمثل سعر النفط المحدد الأهم في الميزانيات العامة للدول الأعضاء. وفي هذا السياق، تشير أسعار العقود المستقبلية في أسواق السلع الأولية بالإضافة إلى توقعات صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط أسعار النفط ما بين 45 و50 دولار على المدى المتوسط. غير أن هذه التوقعات محفوفة بدرجة عالية من عدم اليقين، حيث من المتوقع أن يستمر اختلال ميزان العرض والطلب في أسواق النفط في ظل تراجع الطلب العالمي على خام النفط ومشتقاته لا سيما جراء الاختناقات في جانب الطلب الناتجة عن القيود على الأنشطة والحركة الاقتصادية، كما لا تزال المخاوف المرتبطة بالجائحة تخيم بظلالها على الاقتصاد العالمي.

وأما فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، فقد سجلت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان عجزاً مالياً بنحو -9.8% و-18.9% في العام 2020م. وبالتالي لم تستوفي كلاهما شرط معيار العجز المالي.

كذلك لابد من التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية في إحصاءات المالية العامة (GFS) التي نص عليها المعيار، والاتفاق على بعض التعاريف التي من الضروري العمل بها بشكل دقيق وموحد من أجل إمكانية إجراء مقارنات صحيحة ودقيقة بين الدول الأعضاء. إن تعريف الحكومة المركزية، بحسب الدليل، تشمل جميع الأجهزة والمنشآت الحكومية التي تدرج ميزانياتها ضمن الموازنة العامة للدولة. بينما الحكومة العامة، بحسب الدليل أيضاً، تشمل بالإضافة إلى الحكومة المركزية، المؤسسات العامة المستقلة في ميزانياتها، كما تشمل الحكومات المحلية وحكومات الإمارات أو الولايات التي تتكون منها الدولة (في حال وجودها). فإن بعد مراجعة البيانات المالية يتضح أنها تقتصر على حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية العامة للدولة مما يستثني كل من نظام التأمين الاجتماعي وموازنات الوحدات الحكومية المستقلة. كما تشير نتائج المسوحات الإحصائية التي قامت بها صندوق النقد الدولي ضمن مبادرة النظام العام لنشر البيانات (GDDS) بأن هناك تباينات كثيرة بين مصادر البيانات من حيث نطاق التغطية والتصنيفات الإحصائية والقواعد المحاسبية للتقييم وتسجيل المعاملات المالية.

مع العلم أن المصادر الرسمية في الدول الأعضاء تقتصر على إعداد ونشر بيانات مالية حول حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة العامة، ولا تتضمن موازنات الوحدات الحكومية المستقلة بالإضافة إلى نظام التأمين الاجتماعي غير أن صندوق النقد الدولي يقوم بإعداد ونشر البيانات المالية الموحدة للحكومة المركزية.

## معيار الدين العام:

نظراً لتفاقم العجز المالي في الموازنة العامة في جميع الدول الأعضاء، على مستوى الموازنة العامة، جراء التداعيات الاقتصادية لانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد، فقد شهد الدين العام، بشكل عام، ارتفاعاً حاداً في الدول الأعضاء خلال العام 2020م. وفي هذا الصدد، سجل مؤشر الدين العام، رصيد الدين على الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، تفاوتاً نسبياً في الدول الأعضاء خلال العام 2020م انعكاساً للوضع المالي بالإضافة إلى اختلاف مصادر تمويل الدين العام. كما نكر سابقاً، إن المصادر الرسمية في الدول الأعضاء - ما عدا المملكة العربية السعودية - تقتصر على إعداد ونشر بيانات مالية حول حسابات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة العامة، ولا تتضمن بيانات الموازنة العامة على حسابات المؤسسات الحكومية المستقلة بالإضافة إلى نظام التأمين الاجتماعي غير أن صندوق النقد الدولي يقوم بإعداد ونشر البيانات المالية الموحدة للحكومة المركزية.

يتضح من التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي حول المديونية العامة للحكومات المركزية، جدول رقم 5، أن مملكة البحرين قد سجلت أعلى معدل للدين العام على الحكومة المركزية بنحو 129.8% في العام 2020م مقابل 103.7% في العام السابق، ويليه دولة قطر بنحو 69.6% في العام 2020م مقارنة بنحو 56.2% في العام السابق، ثم المملكة العربية السعودية بنحو 32.5% مقابل 22.8%، بينما حققت دولة الكويت أدنى معدل للدين العام على الحكومة المركزية بين الدول الأعضاء بنحو 19.7% في العام 2020م مقابل 11.7% في العام السابق. ومن الجدير بالملاحظة استمرار مؤشر الدين العام في الزيادة المطردة في جميع الدول الأعضاء ما عدا دولة الكويت. أما في دولة الكويت فقد سجلت نسبة الدين العام ارتفاعاً في العام 2020م بعد أن سجلت تراجعاً متتالياً خلال السنوات الثلاث السابقة وذلك نظراً إلى بلوغ الدين العام لسقف الاقتراض في ظل عدم إقرار الصيغة الحديثة لقانون الدين العام مما اضطر بالاعتماد على الحساب الاحتياطي العام لتمويل العجز المالي.

ويشترط معيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ألا تتجاوز نسبة الدين لكل من الحكومة المركزية والعامة 70% و 60% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وقد استوفت الدول الأعضاء باستثناء مملكة البحرين شرط هذا المعيار فيما يتعلق بشق الحكومة المركزية علماً أن دولة قطر بلغت الحد الأعلى، وأما الشق الآخر فلا ينطبق في حالة الدول الأعضاء.

كما تشير التوقعات إلى أن معدلات الدين العام للحكومة المركزية ستواصل ارتفاعها خلال العام 2021م في ظل استمرار التوقعات بتفاقم الوضع المالي. كما من المتوقع استمرار دولة الكويت والمملكة العربية السعودية باستيفاء المعيار نظراً لمستويات الدين العام المنخفضة التي تضمن أن لا يتعدى نسبة 70% حتى في ظل توقعات أسعار النفط المنخفضة نسبياً في الأجل القصير والمتوسط.



وأما فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، فقد بلغ نسبة الدين العام في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان نحو 36.4% و79.6% في العام 2020م. وبالتالي فقد استوفت دولة الإمارات العربية المتحدة شرط معيار الدين العام بخلاف سلطنة عمان.

الجدول رقم (5): نسبة الدين العام للحكومة المركزية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون							
العضوية السنة	الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي						الدول غير الأعضاء
	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	الإمارات*	عمان	معيار التقارب
2017	88.6	17.2	51.6	20.5	21.6	45.9	70.00 ≥
2018	95.1	19.0	46.5	15.1	20.9	51.3	70.00 ≥
2019	103.7	22.8	56.2	11.7	27.5	60.5	70.00 ≥
2020	129.8	32.5	69.6	19.7	36.4	79.6	70.00 ≥
المصدر: صندوق النقد الدولي * نسبة الدين العام للحكومة العامة							

## معيار أسعار الصرف:

أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط، ديسمبر 2001م) تطبيق الدولار مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس. وبنهاية العام 2002م، أتمت الدول الأعضاء ربط أسعار صرف عملاتها الوطنية بالمشترك (الدولار الأمريكي) تطبيقاً لقرار المجلس الأعلى. غير أن دولة الكويت عدلت عن هذا الربط في مايو 2007م واستبدلته بالارتباط بسلة خاصة من العملات الأجنبية. وعلى الرغم من ذلك، ظلت أسعار الصرف لجميع العملات الوطنية، بما فيه الدينار الكويتي، مستقرة مقابل الدولار الأمريكي.

حيث ظل سعر الصرف في العام 2020م ثابتاً عند 3.75 ريال سعودي مقابل الدولار الأمريكي، وعند 3.64 ريال قطري مقابل الدولار الأمريكي، وكما ظل ثابتاً عند 0.376 دينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي، بينما شهد متوسط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.9% خلال العام 2020م ليبلغ 0.306 دينار كويتي مقارنة مع 0.304 دينار كويتي في العام السابق.

ويشترط هذا المعيار على ربط أسعار الصرف بالدولار الأمريكي، وقد استوفت الدول الأعضاء باستثناء دولة الكويت هذا الاشتراط، وبناءً عليه فقد حقق جميع دول الأعضاء ماعدا دولة الكويت هذا المعيار. وعلى الرغم من عدم استيفاء دولة الكويت لهذا الشرط الا أن الدينار الكويتي ظل ثابتاً نسبياً ومستقرًا مقابل الدولار الأمريكي بما يضمن تحقيق مراد المعيار من استقرار وتقارب أسعار الصرف التقاطعية للعملات الوطنية.

وأما فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في الاتحاد النقدي، فقد حافظت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على ربط عملاتها الوطنية مع الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت بلغ 3.67 درهم إماراتي و 0.3845 ريال عماني خلال العام 2020م. يجدر الإشارة أن جميع البيانات لعام 2020م فعلية وصادرة عن الجهات الرسمية لمصادر البيانات (البنوك المركزية الوطنية).

الجدول رقم (6): أسعار صرف العملات الوطنية في الدول الأعضاء (متوسط الفترة)							
العضوية السنة	الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي						الدول غير الأعضاء
	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	الإمارات	عمان	
2016	0.376	3.75	3.64	0.30214	3.67	0.3845	\$
2017	0.376	3.75	3.64	0.30335	3.67	0.3845	\$
2018	0.376	3.75	3.64	0.30194	3.67	0.3845	\$
2019	0.376	3.75	3.64	0.30361	3.67	0.3845	\$
2020	0.376	3.75	3.64	0.30622	3.67	0.3845	\$

المصدر: البنوك المركزية الوطنية